**تقرير المدقق المستقل**

السادة …………. (أو الجهة المناسبة)

**الرأي**

لقد دققنا البيانات المالية لـ................، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في ... /.../ .....،وبيان الدخل الشامل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة من صفحة ..... إلى صفحة ...... تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية (الهامة)، المركز المالـــــــي لــ ................ كما في .. /../ ....، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

**أساس الرأي**

قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). إنَّ مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير موضحة أكثر في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلون عن الشركة وفق المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الواردة في قواعد السلوك الأخلاقي لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، وبأننا أوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

**مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs وعن الضبط الداخلي الذي حددت الإدارة ضرورته للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة مسؤولة عن تقدير إمكانية الشركة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن لدى الإدارة النية في تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

**مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية**

إنَّ أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة من أن تدقيقاً منجزاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف دائماً يكتشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية (هامة) إذا كانت، بمفردها أو مجتمعة، يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال التدقيق. وكذلك القيام بالتالي:

* تحديد وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق تكون كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إنَّ مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش هو أعلى من ذلك الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد يتضمن تواطؤ، تزوير، حذوفات متعمدة، تحريف أو تجاوز الضبط الداخلي.
* الحصول على فهم الضبط الداخلي المرتبط بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون ملائمة حسب الظروف، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الضبط الداخلي للشركة.
* تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدتها الإدارة.
* تقييم العرض الكلي، هيكلية ومحتوى البيانات المالية، متضمنة الافصاحات، وفيما إذا كانت هذه البيانات المالية تظهر أساس المعاملات والاحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
* التوصل إلى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري (هام) مرتبط بأحداث أو حالات قد تلقي بشك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرارية. إذا استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات المتعلقة بها في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إنَّ إستنتاجاتنا هي مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. مع ذلك، فإن الأحداث أو الحالات المستقبلية قد تسبب توقف الشركة عن الاستمرار.

لقد تواصلنا مع أولئك المكلفين بالحوكمة من بين الأمور الأخرى، نطاق التخطيط، وتوقيت التدقيق واكتشافات التدقيق الهامة، متضمنة أي تقصير جوهري في الضبط الداخلي الذي تم تحديده خلال تدقيقنا.

توقيع المدقق

عنوان المدقق

تاريخ التقرير